مقدمة

رغم أن الأسواق هي حقيقة موضوع الاقتصاد، إلا أن علماء الاقتصاد، وكذلك علماء الاجتماع الآخرين ومحللي السياسات ، غالباً ما يظهرون نوعاً من التناقض العميق إزاءها. فمن ناحية، تراهم يفرطون في إطراء فضائل الأسواق بالغة الكمال، كما ينعكس ذلك في صلب نظرية السعر في الاقتصاد الجزئي. ومن ناحية أخرى، فقد قاموا بالتنظير الموسع للعيوب الواضحة للسوق، على نحو ما جاء في «نظرية فشل السوق».

وما يثير الدهشة، أن ظل علماء الاقتصاد، ومعهم الاقتصاد نفسه، أقل فاعلية في التصدي للعيوب وسوء الإدارة الحكومية، التي لا تخفى ويمكن التنبؤ بها، وكذلك في التصدي للجهود الحكومية الرامية لمعالجة عيوب السوق. ويحاول هذا الكتاب معالجة هذا الاختلال عن طريق وضع إطار عمل لتحليل العيوب الحكومية والتنبؤ بها. ويقدم إطار العمل هذا – وهو« نظرية فشل اللاسوق» – قاعدة للمقارنة والاختيار ما بين الأسواق والحكومات.

إن هذا الاختيار شائك ومتعدد الأوجه. فهو ليس خيار بين أسواق مثالية وحكومات غير مثالية.أو بين أسواق غير مثالية وحكومات مثالية. بل هو خيار بين أسواق غير مثالية وحكومات غير مثالية، وكذلك صيغ مشتركة من الاثنين معاً، هي الأخرى صيغ غير مثالية.

وليس الهدف الرئيس من كتابي هذا هو تحديد الخيار المطلوب أو البرهنة على تفوق الأسواق على الحكومات أو الحكومات على الأسواق. فمثل هذه البراهين جرى الحديث عنها في مناسبات أخرى غير هذا الكتاب، وإن كانت سترد إشارات كثيرة لها فيه. وبدلاً عن ذلك، فإنني أهدف لاقتراح كيف أن الطرق المستخدمة في مقارنة عيوب كل من الأسواق والحكومات (وكذلك محاسن كلٍ منهما) يمكن إدخال التحسينات عليها، ومن ثم الإسهام، كما نأمل، في الوصول إلى تقييماتٍ وخياراتٍ أفضل.

ولتحقيق هذا الهدف، فإنني انطلق من الفرضية القائلة إن أخطاء السوق ظلّت – وفق المعايير المنطقية والتحليلية – توضع على مشرحة النقد التفصيلي الدقيق أكثر مما وضعت عليها الأخطاء المماثلة التي ترتكبها «اللاسوق» – أي أخطاء الحكومات. ويقيناً إن الحكومات

تنال، بصورة أكيدة، قسطاً وفيراً من العداء والنقد الذي يتلمس كل الأخطاء، وبخاصة في الحلبة السياسية. ومع ذلك، ورغم أن هذا النقد غالباً ما يكون حاداً، إلا إنّه في طبيعته يُعوِزه المنطق والتماسك وهما اللذان ظلاّ منذ زمن طويل يسودان الأساليب التقليدية المتعارف عليها، وبخاصة في الأدبيات الإقتصادية، في الكشف عن أشكال فشل السوق. وبالنتيجة، فإن ما أهدف إليه، بصورة رئيسة، هو إصلاح اختلال هذه النظرة (لاقتصادي السوق والحكومة) عن طريق الوصول بتحليل أخطاء اللاسوق إلى نقطة هي أقرب ما تكون من تلك التي وصل لها تحليل أخطاء السوق.

وهذا الكتاب هو استكمال لعدة مقالات سابقة نُشِرَت في مجلات متخصصة ولفصول من كتب سبق نشرها، وبخاصة مقال بعنوان «نظرية لفشل اللاسوق»، **مجلة القانون والاقتصاد**، نيسان/ ابريل ١٩٧٩، ومقال «الفعالية الاقتصادية والاقتصاديات غير الفعّالة»، **مجلة اقتصاديات ما بعد المرحلة الكنزيّة**، خريف ١٩٧٩؛ و«الأخلاق وتحليل السياسات» في كتاب **الواجبات العامة: الإلتزامات الخُلُقيّة عند الموظفين الحكوميين** (جيه. فليشمان وإل. ليبمان وإم. مور، محررين،١٩٨١)؛ ومقال «عودة إلى الفشل اللاسوقي: تشريح وفسيولوجيا نقائض الحكومات» في كتاب **تشريح نقائض الحكومات** (اتش هانوسك، محرر، ١٩٨٣)؛ ومقال «عيوب الحكومات وظروف الطلب» في كتاب **التمويل العام والسعي وراء الكفاءة** (اتش. هانوسك، محرر، ١٩٨٤)؛ ومقال «الوصول للأسواق» في **المصلحة القومية**، ١٩٩١. وحاولت عند مراجعة وتحديث المواد والأفكار السابقة واضافة المواد والأفكار الجديدة في الكتاب، أن أصل إلى القاريء العام والمتخصص في الاقتصاد. ومعظم المناقشات الواردة هي في الحقيقة في متناول فهم أولئك الذين درسوا مقرراً أولياً في علم الإقتصاد وباستطاعتهم قراءة مقال اقتصادي بيسر في مجلات مثل **وول ستريت جورنال**، أو **بيزنس ويك** أو **بارُنز**، على سبيل المثال. وآمل أن تجتذب النقاشات الموسّعة في الكتاب اهتمام المختصين في علم الاقتصاد كذلك. ونظراً لهذا الجمهور المتنوّع من القراء ، فقد وضعت المناقشات الفنية المحضة في الملاحق أو في الملاحظات الواردة في نهاية كل فصل.

جرت مراجعة هذه الطبعة الثانية من **الأسواق أم الحكومات** عدة مرات. وقد انطوت هذه المراجعة على تعديل الإشارة إلى الاتحاد السوفيتي السابق وأوروبا الشرقية نظراً للتغيّرات التاريخية التي حدثت في هذه الدول، وكذلك على تحديث الكثير من الأمثلة والبيانات

المتعلقة بالولايات المتحدة، وإضافة إشارات مرجعية من أدبيات اقتصادية سابقة هي في صلب نظرية فشل اللاسوق التي جرت صياغتها في هذا الكتاب. وباستثناء هذه المراجعات، ظلت بنية ومناقشات الكتاب الأصلي الذي ظهر عام ١٩٨٨ كما هي بدون تغيير، وفي رأيي، لا زالت صحيحة في الأساس.

شكر وعرفان

كان هذا الكتاب جزءاً من مشروع راند (Rand Project) «أدوار ومهام الحكومة والقطاع الخاص» الذي قامت بتمويله كل من مؤسسة سلون (Sloan Foundation) وراند. وهنا أتقدم بالشكر لعدد من الزملاء والزميلات في مؤسسة راند وكلية راند للدراسات العليا (Rand Graduate School) الذين قاموا بقراءة الكتاب والتعليق على بعض المقالات الأوليّة وعلى الندوات التي بنيت عليها. وأتقدم بالشكر والعرفان بصورة خاصة إلى المرحوم ناثان ليتس الذي ظل يحثني بحماس على تأليف هذا الكتاب، وهو الذي أُهدي الكتاب له؛ وكذلك انتوني باسكال الذي قدّم الكثير من الملاحظات القيّمة على مسودتي الكتاب الأوليتين؛ وويل هاريس لإدخاله التحسينات على عملية التحرير؛ ولخوانيتا ساندرز وتيري هالبيرن، اللذين قاما بتنفيذ المراجعات الكثيرة وعمليات إعادة التنظيم والتجميع الخاصة بمادة الطبعة الأولى من الكتاب؛ ودونا بيتنكورت وجوي هنتر لتقديمهما المساعدة الإدارية؛ ولبرنت بولتنغهاوس، زميل كلية راند للدراسات العليا، لعمله كمساعد للأبحاث في إعداد الطبعة الثانية.